



Ref : الرقم :
Date: التاريخ :
Res: المرفقات :

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (98) لسنة (2013)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابه على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الاثنين 22 محرم 1435هـ الموافق 2013/11/25 ميلادية،

برئاسة الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو مجلس إدارة الهيئة وبحضور كل من :-

- | | |
|---------------------|------------------------------------|
| عضو مجلس الإدارة | 1. القاضي / عبدالرازق سعيد الأكحلي |
| " " " | 2. م. عبد الحميد أحمد المتوكل |
| " " " | 3. د. محمد أحمد ثابت |
| سكرتير مجلس الإدارة | وبحضور م. جميل الصبري |

- تم إصدار القرار الآتي:-

في الشكوى المقدمة من مؤسسة القرمانى التجاريه ضد

المؤسسه العامه للكهرباء والطاقة (الادارة العامه لمحطات التوليد ساحل حضرموت) بشأن المناقصه رقم (PG\22\2013) الخاصه بتوريد قطع غيار مولدات يابانيه لمحطة المنوره.

الوقائع والإجراءات

تحصل وقائع واجراءات الشكوى بالآتي:

أولاً، بتاريخ 26/8/2013 م تقدمت الشاكيه بعربيضة شكوى للهئه ضد المؤسسه العامه للكهرباء والطاقة (الادارة العامه لمحطات التوليد ساحل حضرموت) تضمنت اعتراضها على قرار الإرساء الخاص بالمناقصة المذكورة اعلاه كونه تم بالمخالفة للشروط الواردة في وثيقة المناقصة وخاصة البند (3-10) الذي ينص على عدم السماح بتقديم قطع غيار بديله عن القطع الاصلية لمولدات دايهاتسو اليابانيه مع اشتراط التخويل من الشركة المصنعة، حيث أن الشركة التي ارسست عليها





Ref:

Date:

Res.:

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

المناقصة لا تحمل تخوياً رسمياً من الشركة المصنعة لقطع الغيار المطلوبة للمناقصة وهي شركة ديها تسوأ في حين أنها (الشاكيه) تحمل التخويل المذكور، ولأن المؤسسة المشكو بها لم تطبق ما نصت عليه المادة (3) الفقرات (ب، ج، د) من اللائحة التنفيذية للقانون التي تؤكد على مبدأ العدالة والمساواه واستخدام معيار واحد بين المتنافسين.

ثانياً: بعد استلام الشكوى وجهت الهيئة مذكره برقم (1191) وتاريخ 29/8/2013 الى الجهة المشكو بها لوقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافقة الهيئة بأوليات المناقصة وقد ردت الجهة بالذكيره رقم (س.م.ع 4657) وتاريخ 16/9/2013م وتضمنت ان المؤسسة خاطبت محطة المنوره بمصادرة الضمان الابتدائي لشركة (برلين) كونها لم تحضر لتوقيع العقد بعد أخطارها بإرساء المناقصة عليها والعرض على لجنة المناقصات للأرساء على العطاء الذي يلي عطاء الشركة (وهو العطاء المقدم من الشاكى).

ثالثاً: تم احالة الشكوى ورد الجهة الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وابداء الرأي، وبعد قيام المكتب الفني بالدراسة والجلوس مع الطرفين، رفع تقريره الى المجلس متضمنا الآتي:

1. تم تقديم الشكوى في الفترة المحددة قانوناً.

2. عطاء الشاكى ليس اقل العطاءات سعراً بمحض فتح المظاريف.

3. الفترة بين موعد اقفال بيع الوثائق وموعد فتح المظاريف تزيد عن 5 ايام بالمخالفة لنص

المادة (117) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات.

4. تم اخطار المتقدمين في المناقصة بقرار الارسae بدون تطبيق معايير التأهيل اللاحقة على

العطاء الفائز بالمناقصة بالمخالفة لما ورد في الوثيقة ونص المادة رقم (168) من اللائحة

التنفيذية .

5. لم تقم الجهة بطلب تحليل اسعار للعرض المقدم من شركة برلين حيث ان سعرها يقل عن التكلفة التقديرية بنسبة 70% بالمخالفة لنص المادة رقم (185) من اللائحة التنفيذية

لقانون المناقصات والمزايدات

رابعاً: نظر مجلس الادارة في تقرير المكتب الفني وبعد النقاش والمداوله اتخذ القرار التالي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكرهتبين أن الشكوى مقدمة في الميعاد والقانون وأن الجهة المشكو بها قد



الرقم:

التاريخ:

الرفقات:

Ref:

Date:

Res.:

أوضحت في ردتها على الشكوى أن الشركة التي تم إرساء المناقصة عليها وهي شركة برلين لم تحضر لتوقيع العقد وإنها لذلك قد خاطبت محطة المنورة بمصادرة الضمان الابتدائي المقدم من الشركة المذكورة والعرض على لجنة المناقصات لإرساء المناقصة على العطاء المقدم من الشاكى باعتباره العطاء الذي يلي عطاء الشركة المذكورة ولذلك

، واستناداً إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007 م بشأن المناقصات والمزايدات والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي :

1- قبول الشكوى المقدم من شركة القرماني للتجارة، ضد المؤسسة العامة للكهرباء والطاقة (الإدارة العامة لمحطات التوليد ساحل حضرموت) بشأن المناقصة رقم (PG\22\2013) الخاصة بتوريد قطع غيار للمولدات الخاصة بمحطة المنورة.

2- على الجهة المشكو بها إرساء المناقصة على العطاء المقدم من (مؤسسة القرماني) واستكمال الإجراءات التعاقد عملاً بنص المادة رقم (196) من اللائحة التنفيذية من قانون المناقصات . صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 25/11/2013 ميلادية، الموافق 22 محرم 1435 هجرية.

والله الموفق.

م. عبد الحميد الموكلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراصاني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي عبد الرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات